



مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز الدراسات للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

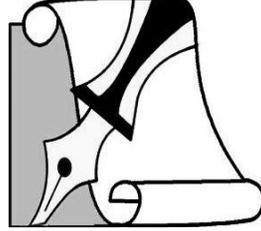
# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)

Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)

[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
اللسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## حكومة نتنياهو الخامسة

تحت ضغط جائحة كورونا وبعد أزمة سياسية طويلة الأمد شهدتها دولة الاحتلال، توصل رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم كتل اليمين، بنيامين نتنياهو، ورئيس الكنيست وحزب "أزرق أبيض"، بيني غانتس، إلى اتفاق وقعا عليه، لتشكيل حكومة وحدة بينهما، سميت "حكومة طوارئ قومية" على أن تدوم لـ3 سنوات .

وينص الاتفاق الذي تم التوصل إليه بضمن أحزاب الحريديم "شاس" و"يهودت هتوارة" على إقامة مجلس وزاري مصغر يتألف من 36 حقيبة وزارية لمواجهة تحديات كورونا برئاسة مشتركة لنتنياهو وغانتس، وبمشاركة الوزراء ذوي الصلة بالموضوع؛ وستكون هذه أضخم حكومة في تاريخ دولة الاحتلال؛ إذ استبدأ بـ32 وزيراً و16 نائب وزير، وستصل إلى 36 وزيراً لاحقاً؛ وستكون مدة هذه الحكومة 3 سنوات، نصفها الأول برئاسة نتنياهو والثاني برئاسة غانتس؛ ويكون فيها رئيس حكومة وبديل عن رئيس حكومة؛ وقد اختيرت هذه الصيغة بغرض الانقاف على المحكمة العليا، ومنعها من التدخل لمنع نتنياهو من الاستمرار في الحكومة في النصف الآخر من دورتها؛ واتفق نتنياهو وغانتس على أن يمددا فترة الحكومة من 3 سنوات إلى 4.5 سنة، في حال نجحت التجربة؛ لكن في حال فشلت التجربة بسبب عدم التفاهم أو بسبب تدخل المحكمة العليا، فسيفرط الاتفاق ويتم حل الكنيست والتوجه لانتخابات جديدة.

وبموجب ائتلاف حكومة الطوارئ ستتوزع المهام والعضوية بالتساوي بين الليكود وحزب "أزرق أبيض" في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، وفي المجلس الوزاري المصغر للقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

وتم التوصل من خلال حكومة الإنقاذ الوطني -التي ستواجه تداعيات أزمة كورونا - إلى تفاهات بين الليكود وحزب "أزرق أبيض" على فرض السيادة الإسرائيلية على أجزاء من الضفة الغربية المحتلة وجميع المستوطنات، وكذلك عدم إجراء أي تعديل على "قانون القومية" الذي يعرف إسرائيل على أنها الوطن القومي للشعب اليهودي حول العالم.

و بموجب تفاهات الائتلاف الحكومي سيجري البدء بإجراءات وتشريعات الضم في مطلع تموز القادم، دون الكشف عن الموقف من قضية مطلب تحالف أحزاب اليمين ضم الأغوار ومنطقة البحر الميت، على أن يسمح لرئيس الوزراء بطرح الخطة الأميركية للسلام على الهيئة العامة للكنيست للتصويت؛ وأشارت المراسلة السياسية إلى أن تفاهات نتنياهو وغانتس بخصوص الضم وفرض السيادة تتناغم مع خطة السلام الأميركية في الشرق الأوسط، وهي الخطة المعرفة إعلامياً بـ"صفقة القرن" وتهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

ومع الإعلان عن تشكيل حكومة إنقاذ وطني لمدة ستة أشهر تخصص لمعالجة تأثيرات كورونا على الاقتصاد الإسرائيلي، فإن جميع مقترحات القوانين التي ستقدم ستكون بالتوافق بين الليكود و"أزرق أبيض"، مما يعني عدم تقديم مشروع قانون يمنع المتهم بالفساد من تشكيل الحكومة، كما سيحظر على الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي والداعمة لحكومة الطوارئ، تقديم مشاريع قوانين لا تتعلق بمعالجة تداعيات كورونا، وفي الوقت نفسه، سيشكل فريق تفاوضي مشترك لمناقشة الخطوط الأساسية لحكومة الوحدة التي سيجري تشكيلها بعد انتهاء أزمة كورونا، بحسب ما أفادت صحيفة "يسرائيل هيوم".

وذكرت صحيفة هآرتس أن حقيبة القضاء التي كانت أساس خلافات تشكيل الحكومة، سيعهد بها إلى عضو الكنيست عن "أزرق-أبيض"، آفي بيسنكورن، مع إعطاء نتنياهو حق الفيتو والتحفظ على تعيين القضاة والمستشار القضائي للحكومة والنائب العام، في حين سيعين

الجنرال غابي أشكنازي وزيراً للخارجية، على أن يبقى الحاخام يعقوب ليتسمان في منصبه وزيراً للصحة.

ويضمن الاتفاق لحزب "أزرق أبيض" رئاسة عدد من اللجان البرلمانية وأبرزها رئاسة لجنة الخارجية والأمن، وفي المقابل ينص الاتفاق على منح الليكود رئاسة لجنتي الدستور والمالية والاقتصاد.

و خلال فترة ولاية نتنياهو سيتمح غانتس منصب "رئيس الحكومة البديل"، بحيث لا يحق لنتنياهو عزله من هذا المنصب، وسيبادلان هذا اللقب بعد إتمام التناوب بينهما بعد عام ونصف، ليحافظ نتنياهو على منصب "رئيس الحكومة البديل" حتى بعد انتهاء مهامه في رئاسة الوزراء.

توزيع الحقائق الوزارية بحسب الاتفاق على النحو التالي:

وزارة المالية ليسرائيل كاتس، الأمن الداخلي لميري ريغيف، وزارة المواصلات ورئاسة الكنيست لحزب الليكود، بينما وزارات الدفاع والخارجية والقضاء والهجرة والاستيعاب والثقافة لحزب "أزرق أبيض".

بينما سيعين من حزب العمل عمير بيرتس وزيراً للاقتصاد، وإيتسك شمولي وزيراً للرفاه الاجتماعي، وسيبقى الحاخام أريه درعي من "شاس" وزيراً للداخلية، ووزارة التربية والتعليم لتحالف أحزاب اليمين يمينا في حال انضم للحكومة، ووزارة الاتصالات لكتلة "مناعة لإسرائيل" برئاسة يوعاز هندل.

وتعقيباً على الإعلان عن تشكيل الحكومة، قال رئيس القائمة المشتركة، النائب أيمن عودة، إن ما وصفها بـ "حكومة الاستسلام" التي تجمع غانتس و نتنياهو، تعد بمثابة صفة لأغلبية المواطنين الذين خرجوا مرة تلو الأخرى إلى صناديق الاقتراع لتتحية نتنياهو .

وأضاف، أن غانتس لم يتسم بالجرأة اللازمة لتحقيق الانتصار واختار بدلاً من ذلك اضعاف صبغة الشرعية على ضم الأراضي والعنصرية والفساد. وقال رفيق غانتس السابق في "كحول لفان"، يائير لبيد "نتنياهو أصبح اليوم ليس فقط متهماً بالفساد، بل مسؤولاً عن القضاة الذين يحاربون الفساد. لا يوجد أمر عبثي أكثر من هذا". وقال زميله عوفر شلح "هذا يوم أسود في تاريخ إسرائيل. فالجنرال غانتس رضخ أمام الفاسد نتنياهو.

وبموجب الاتفاق، فلا تسمية لمستشار قضائي للحكومة الإسرائيلية والمدعي العام دون مصادقة نتنياهو.

و تقرر إنشاء "كابينيت كورونا" بقيادة مشتركة بين نتنياهو وغانتس، سيكون مسؤولاً عن معالجة الجائحة بمشاركة الوزراء المعنيين والمختصين.

ووفقاً للاتفاق، فإن تعريف الحكومة هو "حكومة طوارئ وطنية" للأشهر الستة الأولى، على أن يتغير تعريفها بعد انقضاء هذه المدّة، التي لن يسن فيها أي قانون غير ذي صلة بكورونا.

وتشكيل حكومة وحدة صهيونية؛ جاء لينهي حالة عدم الاستقرار الحكومي الذي استمر ما يقارب 484 يوماً، وكلفها 3 عمليات انتخابية، ومبالغ مالية تقارب 470 مليون دولار عن كل عملية انتخابية، إضافة إلى التأخر في إقرار موازنات، ما أعاق تنفيذ العديد من المشاريع الحكومية الاستراتيجية، وخصوصاً خطة تطوير الجيش "تنوفا".

ووباء كورونا، وتأثيراته في المجتمع الصهيوني، وانعكاساته السلبية على الأمن القومي ، والحاجة الماسة إلى حكومة يتحد فيها الكلّ الصهيوني من أجل مواجهة الفيروس، كانت القناع الذي أخفى وراءه بنيامين نتنياهو؛ وبين غانتس؛ وشركاؤهما في الائتلاف، مصالحهم الشخصية والفئوية التي دفعت إلى تشكيل حكومة في هذا التوقيت:

فنتتياهو من جهة حصل على ضمان مستقبله السياسي وتعزيز موقفه أمام القضاء، من خلال محاصرة قراراته، وخصوصاً المحكمة العليا، بواسطة أمرين مهمين، الأول تعيين تسفي هاوزر سكرتيره السابق واليميني، رغم وجوده في ائتلاف "أبيض أزرق" سابقاً، كمندوب للمعارضة في لجنة تعيين القضاة، بمعنى استمرار كون الأغلبية في اللجنة لليمين، ما يمنح نتتياهو حق الفيتو على تعيين قضاة المحكمة العليا.

و نتتياهو قطع الطريق على أي قرار للمحكمة العليا باستبعاده من منصب رئيس الوزراء أو حتى من منصب القائم بأعمال رئيس الوزراء، بحيث إنَّ أي قرار بهذا الخصوص يعني حلّ الكنيست والذهاب إلى انتخابات مبكرة بحسب الاتفاق الائتلافي.

منح الاتفاق نتتياهو القدرة على الحفاظ على تحالفاته اليمينية وتكتل معسكر اليمين الداعم له، من خلال طمأنة أرائيه درعي، زعيم حزب "شاس" الحريدي الشرقي، المتهم بقضايا فساد، بأنه سيبقى وزيراً، حتى لو تم تقديم لائحة اتهام ضده.

و بالنسبة إلى المستوطنين اليمينيين، فإن فرض السيادة على أراضٍ من الضفة الغربية وغور الأردن، بحسب خارطة صفقة القرن، بعد شهرين من تشكيل الحكومة، يداعب أحلام المستوطنين،

وفي الجهة الأخرى، كانت خيارات بيني غانتس شبه معدومة، ومستقبله السياسي على المحك، فاتفق الحكومة حَقَّق له ما يمكن أن ينقذ مستقبله السياسي، لكونه ضمن أن يصبح رئيساً للوزراء، ولو في تشرين الأول 2021، الأمر الذي فشل فيه الكثير من قادة المعارضة الإسرائيلية في السنوات العشر الأخيرة.

والأهم أنه حافظ على وحدة من بقي من حزبه، من خلال توزيع عدد ليس قليلاً من الحقائق الوزارية على قادة حزبه، حيث من المتوقع أن يصل عدد وزراء الحكومة المقبلة إلى 36 وزيراً، إضافةً إلى 16 نائب وزير.

وزالت فكرة الإطاحة بنتنياهو من خلال المحكمة العليا، حيث بات ذلك شبه مستحيل من جهة. ومن جهة أخرى، ضمن بيني غانتس أن يصبح لاعباً أساسياً في الحياة السياسية الصهيونية على الأقل طوال فترة بقاء الحكومة بدلاً من التلاشي، بعد أن فشل في قيادة معسكر المعارضة ضد نتنياهو.

تشير صحيفة "هآرتس" إلى أن غانتس قرر إعطاء إحدى الحقائق التي سيحصل عليها "أزرق أبيض" لوزير عربي، ولكونه لا يوجد مرشح عربي في قائمة "أزرق أبيض"، يدرس الآن عدة مرشحين خارجيين.

وكان قد صرح رئيس الكنيست بني غانتس، عشية إنتهاء مدة تكليفه لتشكيل حكومة، بأنه "حان الوقت لتشكيل حكومة طوارئ وطنية في إسرائيل"؛ وقال غانتس: "إنه توصل الى اتفاق مع نتنياهو"، معرباً عن أمله أن يتم تحقيق هذا الإتفاق؛ وتابع: "أقول لنتنياهو هذه لحظة الحقيقة، إما حكومة وحدة وطنية، أو انتخابات رابعة". ولفت الى أنه عرض حياته السياسية للخطر، من أجل الوحدة.

ونشرت صحيفة كالكاليست الإسرائيلية أن الحكومة الجديدة التي ستقدم قريباً للكنيست، بعد توقيع اتفاق ائتلافي بين "الليكود" و"أزرق أبيض"، هي الأكثر انتفاخاً في تاريخ "إسرائيل" مع 36 وزيراً و16 نائب وزير، أي حكومة 52 منصباً.

كما أشارت "كالكاليست" إلى أنه وتحديداً في ظل أزمة كورونا، من المناسب إقامة حكومة نحيفة وأكثر نجاعة، وليس حكومة ثقيلة وواسعة مع الكثير من الوظائف التي لا لزوم لها.

وتابعت أنه سيتم سن "قانون نرويجي" يسمح لخمس وزراء ونواب وزراء من أي حزب بالاستقالة من مناصبهم، ما سيزيد الكلفة في ميزانية الحكومة بسبب دفع رواتب لأعضاء الكنيست الذين سيحلون مكانهم.

بدورها، نشرت صحيفة "هآرتس" أن مصادر في "أزرق أبيض" وصفت، الحكومة الجديدة بأنها "حكومة شلل وكبح يمكن فيها لكل طرف تعطيل الآخر". ووفق مصدر في الحزب للصحيفة، فإن "هذه الحكومة لن تحقق رؤية "أزرق أبيض" لدى إنشائه، لكن "الليكود" لا يستطيع دفع الخطوات التي خطط لها، على سبيل المثال ضد الجهاز القضائي أو الإعلام أو الثقافة."

ولفتت الصحيفة إلى أنه أشير في "أزرق أبيض" إلى أن توزيع المناصب على ممثلي الحزبين يُنتج توازناً بينهما، وأن اللجنة الوزارية للتشريع سيرأسها وزير القضاء، آفي نيسانكورن (أزرق أبيض)، الذي يمكنه منع دفع تشريعات لا توافق عليها، فيما رئيس الكنيست سيكون ياريف ليفين. أما رئيس لجنة الكنيست، التي لها وزن كبير في تحديد جدول أعمال الكنيست ودفع تشريعات، فسيرأسها عضو كنيست من "أزرق أبيض".

وتابعت "هآرتس" أن "غانتس قرر إعطاء إحدى الحقائق التي سيحصل عليها "أزرق أبيض" لوزير عربي، ولكونه لا يوجد مرشح عربي في قائمة "أزرق أبيض"، فيدرس الآن عدة مرشحين خارجيين، أحدهم هو البروفيسور عليان القريناوي، الذي اقترحه في الماضي رئيس حزب العمل، عمير بيرتس، كمرشح لمنصب وزير.

وأشارت الصحيفة إلى أن "اثنين مستفيدين من الاتفاق الائتلافي هما يوعاز هندل وتسفي هاوزر، اللذان استقالا من حزب "تيليم" التابع لموشيه يعالون وأنشأ كتلة".

ومن المتوقع أن يُعيّن هندل وزيراً، في حين سيُعين هاوزر رئيساً للجنة الخارجية والأمن. و"ينوي الاثنان المساعدة في دفع جدول أعمال يميني - محافظ ودعم ضم مناطق في الضفة الغربية، لكن كبح تشريع يسمح لتنتياهو بعدم الخضوع لمحاكمة"،

وهكذا تمكن بنيامين نتنياهو، من قلب معادلات نتائج الانتخابات وتطويرها لتشكيل حكومة برئاسته ولو لنصف الولاية كخيار أوحده؛ وحكومة نتنياهو الخامسة تنتظر قراراً من

المحكمة العليا، ثبت فيه أولاً بمدى شرعية ننتياهو نظراً لوجود لائحة اتهام رسمية ضده حُدد على أساسها موعد رسمي لجلسة قراءة التهم (24 أيار القادم)، وثانياً بدستورية وقانونية البنود الرئيسية في اتفاق الائتلاف بين ننتياهو وغانتس، لمناقضة بعضها القوانين الأساسية ولأثرها الهدام على نظام الحكم في إسرائيل.

لكن ننتياهو استبق منذ مدة أي قرار للمحكمة ضده شخصياً، من خلال اتهامه سلك القضاء والنيابة العامة وحتى المستشار القضائي للحكومة، ؛ بأنهم يسعون لتنفيذ انقلاب قضائي وإبعاده من منصبه خلافاً لقرار الناخب الإسرائيلي، وهي حملة يخشى مراقبون أن تكون نافذة وفعالة بحيث يمتنع قضاة المحكمة عن الحكم ضد ننتياهو وضد الاتفاق وعدم دستورية بعض بنوده.

يقود هذا الأمر إذا حدث فعلاً، ننتياهو مرة أخرى إلى ديوان رئاسة الحكومة، ولكن هذه المرة مزوداً باتفاقية ائتلاف تمنحه الأغلبية لإدخال كل التعديلات والتغييرات التي يصبو لها، أولاً لتحسين مكانته وفراره من المحاكمة، وثانياً لترويض المحكمة العليا، خصوصاً بعد رضوخ حزب "كاحول لفان" لشرط ننتياهو استبعاد أي ممثل عن المعارضة في لجان تعيين القضاة.

وفي حال خضعت المحكمة العليا لحملة التهريب، ونزع الشرعية المسبق عن قراراتها من قبل ننتياهو وأنصاره، فإن ذلك سيفتح الباب على مصراعيه أمام حكومة ننتياهو الخامسة بشرعية وتأييد من جنرال ظن الإسرائيليون وبعض العرب أنه الفارس الذي سيقودهم نحو الخلاص من ننتياهو، ويمكنهم من استعادة عقلية ونفسية "الاحتلال النير" الذي يبحث عن السلام، من دون التخلي عن الاحتلال.

كبار المستوطنين يحذرون ننتياهو من حكومة تمنح اليسار السيطرة

وسبق الاتفاق قام كبار المستوطنين بالتحذير من تشكيل حكومة وحدة تمنح اليسار السيطرة في مراكز السلطة المهمة بالدولة؛ وقالوا وفق القناة 7 العبرية، "إن حكومة الوحدة هذه لا يجب أن تنشأ لأنها ستؤدي إلى المزيد من المعتقدات داعين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى الاستمرار في محاولة تشكيل الحكومة اليمينية.

وأضاف المسؤولون الكبار: "يجب أن يكون الهدف هو حكومة يمينية دون التخلي عن قبضتها على وزارة العدل"، مضيفين أنه "إذا فقدنا وزارة الجيش ووزارة العدل في أيدي حزب أبيض وأزرق، فيعني أننا فقدنا القدرة على التأثير على الاستيطان وسيتم انتخاب قضاة معادين".

وشددوا على أن نتياهو بحاجة إلى الضغط من أجل إقامة حكومة يمينية من 61 مقعدًا ،

استطلاع: 64 مقعدا لكتلة اليمين و19 لغانتس

أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام، أن تمثيل كتلة اليمين سيرتفع إلى 64 مقعدًا في انتخابات تجري اليوم، حيث يتصدر الليكود برئاسة بنيامين نتياهو بحصوله على 40 مقعدًا، فيما يحصل حزب "حوسين ليسرائيل" برئاسة بيني غانتس، على 19 مقعدًا.

ووفقا للاستطلاع الذي أجري بواسطة معهد "ميدغام" لصالح القناة 12 في التلفزيون ، فإن القائمة المشتركة ستحل في المرتبة الثالثة وتحافظ على تمثيلها بـ15 مقعدًا، فيما سيحصل حزب "بيش عتيد" على 10 مقاعد.

وبيّنت نتائج الاستطلاع ، أن حزب "شاس" الحريدي سيحصل على 9 مقاعد، في حين يحصل تحالف أحزاب اليمين المتطرف "يمينا" 8 مقاعد، وتحصل كتلة "يهדות هتوراة" الحريدية على 7 مقاعد.

كما يحصل حزب "يسرائيل بيتينو"، برئاسة أفغدور لبيرمان، على 7 مقاعد، في حين يحصل حزب "ميرتس" على 5 مقاعد.

ولن يتجاوز حزب العمل، برئاسة عمير بيرتس، نسبة الحسم، حيث يحصل على 1.1 من أصوات الناخبين، وكذلك حزب شريكته السابقة، أورلي ليفي أليكاسيس (1.4%)، وحزب "ديريخ إيرتس" الذي أسسه المنشقان عن حزب "تيلم"، يوعاز هندل وتسفيكا هاووزر (1.4%)، بالإضافة إلى "عوتسم يهوديت" برئاسة الكهاني إيتمار بن غير (1.9%).

#### سياسة الضم للاراضي الفلسطينية

اعتبر وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أن تنفيذ إجراءات ضم مناطق في الضفة الغربية المحتلة إلى "سيادة" الاحتلال الإسرائيلي، قرار يعود اتخاذه إلى الحكومة الجديدة؛ وذلك في تصريحات تعبر عن دعمه العملي لهذه الخطوة، وقال بومبيو خلال مؤتمر صحافي في واشنطن إن "ضم مناطق في الضفة الغربية قرار سيتعين على إسرائيل اتخاذه في نهاية المطاف"، معبراً عن "سعادته" بتشكيل حكومة "متكاملة"، بعد ثلاث جولات انتخابية دون حسم، و484 يوماً من عمل حكومة تسيير أعمال انتقالية ترأسها بنيامين نتنياهو.

من جانبه، قال الرئيس عباس إن الجانب الفلسطيني ستعتبر كل الاتفاقات والتفاهات مع إسرائيل والولايات المتحدة "لاغية تماماً" إذا أعلنت إسرائيل ضم أي جزء من أراضي الضفة الغربية المحتلة؛ وأضاف قائلاً "أبلغنا جميع الجهات الدولية المعنية بما في ذلك الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية بأننا لن نقف مكتوفي الأيدي إذا أعلنت إسرائيل ضم أي جزء من أراضيها، وسوف نعتبر كل الاتفاقات والتفاهات بيننا وبين هاتين الحكومتين لاغية تماماً."

وجدت الأمم المتحدة، الإعراب عن قلقها من احتمال ضم إسرائيل أراضٍ فلسطينية؛ وحذر الممثل الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، خلال إحاطة أمام مجلس الأمن لبحث الأوضاع في الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية، إن ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة سيوجّه ضربة مدمرة إلى حل الدولتين، وسيوّد الأبواب أمام العودة إلى المفاوضات وسيهدد جهود التوصل إلى سلام في الإقليم؛ وأشار إلى أنه "في الوقت الذي شدد طرفا الحكومة الإسرائيلية الجديدة على التزامهما بالمضي قدما في اتفاقيات السلام والتعاون مع جيران إسرائيل، إلا أنهما اتفقا أيضا على المضي قدما في ضم أجزاء من الضفة الغربية، بدءا من الأول من تموز المقبل."

ضوء أخضر أميركي للضم

من جهته رصد تقرير الاستيطان الذي يصدره المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع لمنظمة التحرير، المساعي الإسرائيلية الحثيثة لتنفيذ خطة صفقة القرن، وذلك بعد الاتفاق الذي أبرم بين بنيامين نتنياهو وبين غانتس لتشكيل حكومة إسرائيلية بشرط فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق في الضفة الغربية المحتلة في الأول من تموز المقبل.

وأشار التقرير إلى إعلان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الأسبوع الماضي أن قرار ضم أراضٍ في الضفة الغربية المحتلة يعود في "نهاية المطاف" إلى إسرائيل، يعتبر بمثابة ضوء أخضر لحكومة نتنياهو - غانتس للمضي قدما في الترتيبات المتفق عليها بينهما بشأن البدء بفرض السيادة الإسرائيلية على أراضٍ في الضفة الغربية فور انتهاء الطاقم الأميركي - الإسرائيلي من رسم الخرائط، التي تتيح لحكومة إسرائيل المباشرة بتنفيذ الصفقة على الأرض

من طرف واحد بإجراءات ضم لمناطق الاستيطان وسط انشغال العالم بالحرب على وباء كورونا".

وأوضح أن حديث بومبيو لم يكن ارتجالاً بقدر ما هو تقدير متفق عليه في طاقم العمل الأمريكي- الاسرائيلي المكلف بإنجاز خرائط الضم قبل هذا التاريخ، ليصبح ممكناً وضع الترتيبات العملية لخطوات أحادية من جانب اسرائيل بموافقة أميركية.

ارتفاع حادّ في عنف المستوطنين خلال شهر نيسان

رصد مركز "بتسيلم" الحقوقي ارتفاعاً حاداً في عنف المستوطنين خلال شهر نيسان، مشيراً إلى أن المستوطنين يستغلّون أزمة "كورونا" للاستيلاء على أراضٍ في أنحاء الضفة الغربية بدعم من جيش الاحتلال.

وقال في تقرير له : منذ أن اندلعت أزمة الكورونا تفاقم عنف المستوطنين في خدمة الدولة ضدّ الفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية رغم تقييد الحركة والإغلاقات وسلسلة إجراءات العزل الاجتماعيّ المشدّدة التي اتخذتها إسرائيل.

ووثق بتسيلم 23 هجوماً شهّه مستوطنون في الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر نيسان استمراراً للهجمات التي وثقها في شهر آذار، والتي بلغت 23 منها 11 حدثت في النصف الثاني من الشهر بعد أن كانت إسرائيل قد فرضت قيوداً مشدّدة على الحركة والتّجمهر.

وقال: "لأجل المقارنة، فقد بلغ عدد الهجمات الموثقة 11 خلال شهر كانون الثاني و12 خلال شهر شباط"، وأضاف: "تشمل هذه الهجمات اعتداءات جسديّة بالغة القسوة استخدم المستوطنون خلالها الهراوات والبلطات والصادمات الكهربائيّة والحجارة والكلاب وأحياناً كان جزء من

المهاجمين يحمل سلاحاً نارياً، إضافة إلى إتلاف الممتلكات بما يشمل مهاجمة منازل وإتلاف وإحراق سيارات وإتلاف واقتلاع أشجار ومزروعات أخرى وسرقة مواشٍ.

وأشار إلى أنه "تعمّ آفة عنف المستوطنين جميع أنحاء الضفة الغربية ولكنها تبرز على وجه خاصّ في عدد من المحاور: المنطقة المجاورة لـ "مزرعة معون" في تلال جنوب الخليل والتي جرى توسيعها مؤخراً؛ منطقة "شيللا" وكتلة البؤر الاستيطانية المحيطة بها والتي تطال هجمات مستوطنها القرى الفلسطينية: المغير وترمسعيًا وقریوت وقُصرة وغيرها؛ وكذلك المناطق المجاورة لمستوطنة "حلميش" التي أقيمت قربها مؤخراً بؤرة استيطانية جديدة."

وقال: "وهناك اعتداءات لم تشملها المعطيات أعلاه حيث يضيق المستوطنون على الرعاة والمزارعين الفلسطينيين في مناطق الأغوار القريبة من مستوطنات "ريمونيم" و"كوفاف هشاحر" كما في تلال جنوب الخليل، إضافة إلى أنّ المستوطنين يسوقون قطعان أبقارهم وأغنامهم للرعي في حقول زراعية يفلحها فلسطينيون وخاصة في منطقة الأغوار وهذا أيضاً يحدث يومياً."

وحذر بتسليم من أن "الدعم المطلق الذي تمنحه الدولة لعنف المستوطنين ينعكس على أرض الواقع في ممارسات قوات الأمن" وقال: "خمسة من الهجمات الثماني خلال شهر آذار على منازل فلسطينيين تواجد خلالها جنود أتاحوا للمستوطنين أن يفعلوا ما يحلو لهم وانشغلوا في إبعاد الأهالي بالذات رغم أنهم خرجوا لحماية منازلهم وعائلاتهم. على الأقلّ في ثلاث من الهجمات أطلق الجنود نحو الأهالي قنابل الغاز المسيل للدموع وفي حالات أخرى اعتقلوا عدداً من الأهالي."

وأضاف: "وفي ثلاث حالات رافق جنود المستوطنين المهاجمين أو انضموا إليهم في بداية الهجوم. وفي هجمات حدثت خلال شهر نيسان أيضاً أطلق جنود نحو السكان الفلسطينيين الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع - هذا ما فعلوه في 6 نيسان

خلال هجومين شنهما مستوطنون على قريتي قصره والشيوخ. كذلك امتنع الجنود عن تقديم أيّ علاج طبيّ لعيسى قطاش الذي سلّمه المستوطنون إليهم بعد الاعتداء عليه وعلى أخيه؛ كما لم يساعده في العودة إلى أسرته. هم تركوه بكلّ بساطة في أحد الحقول رغم الصدع في عظم ساقه."

وأشار الى أنه تتيح إسرائيل للمستوطنين ضمن السياسة التي تتبّعها منذ سنين طويلة أن يشنوا الهجمات على الفلسطينيين في المناطق المحتلة ويتلفوا ممتلكاتهم دون أيّ رادع.

ضمن ذلك يحمي الجنود المستوطنين المعتدين وأحياناً يشاركون فعلياً في هذه الاعتداءات " وأضاف: "أما الشرطة من جانبها فتمتّع عن إنفاذ القانون بحق المتورّطين في ارتكاب جرائم ضدّ الفلسطينيين. أيضاً سلوك الشرطة هذا يندرج ضمن استراتيجية إسرائيل الرامية إلى الاستيلاء على أراضي الضفة الغربية ومواردها من خلال تشجيع إقصاء الفلسطينيين عن المزيد والمزيد من مناطق الضفة الغربية. حقيقة أنّ هذا الوضع يستمرّ بل ويتفاقم في حين تعصف بالعالم كلّه أزمة صحّيّة غير مسبوقه يضيفي بعداً آخر على وحشيّة سياسة إسرائيل."

### الأسرى في سجون الإحتلال

بمناسبة يوم الأسير الذي يصادف 17-نيسان ووسط تزايد معاناة الأسرى يجري الحديث عن إمكانية التوصل إلى صفقة تبادل؛ يجري التفاوض بشأنها بين حركة حماس والعدو؛ حيث صرح مسؤولون صهاينة، بأن "تقدما معينا طرأ مؤخراً على مباحثات صفقة تبادل الأسرى، التي تجريها إسرائيل مع حركة حماس"، بحسب ما ورد في صحيفة "معاريف"؛ وقال المرسل العسكري للصحيفة، تال ليف رام، إن مسؤولين إسرائيليين أكدوا حدوث تقدم طفيف

في مباحثات صفقة تبادل الأسرى مع حماس؛ وولفت الى وجود مباحثات داخلية في إسرائيل، لبلورة خطة لصفقة تبادل أسرى، بالإضافة إلى تقديم حزمة مساعدات إنسانية واسعة لقطاع غزة؛ وأشار الى أنه رغم التقارير التي تتحدث عن تقدم بمباحثات صفقة تبادل أسرى، ونية الطرفين لإجراء الصفقة، إلا أن الفجوة لا زالت كبيرة بين إسرائيل وحركة حماس.

ومن جهته قال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" صالح العاروري، إن "الحركة منذ انطلاقتها وضعت تحرير الأسرى على سلم أولوياتها، وحاولت مراراً بعمليات نُفذت ونجحت، وأخرى لم تنجح، لكن المحاولات لتحرير الأسرى مستمرة منذ البداية."

وكان مسؤول ملف الأسرى في حركة "حماس" موسى دودين، إن المقاومة لديها أسرى صهاينة و"نحن معنيون أن يشمل أي تبادل، الأسرى العرب والفلسطينيين من كافة انتماءاتهم."

وعن صفقة التبادل التي تحدث عنها الإعلام أوضح أن "آخر التطورات في الأيام الأخيرة أطلقتها المقاومة وهي مبادرة قائمة على التقدم في جزء في هذا الملف من خلال إفراج الاحتلال عن الأسرى كبار السن والمرضى والأخوات الأسيرات على أن تقوم المقاومة بخطوة مقابلة لتلك."

وطالبت الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد) بتشكيل محكمة خاصة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، استناداً على نص المادة (12) من الميثاق، للنظر في جرائم وأعمال الاحتلال اللاإنسانية تجاه الأسرى؛ وخلال ورقة بحثية أصدرتها (حشد) بمناسبة يوم الأسير، تحت عنوان "تحو رؤية وطنية استراتيجية داعمة لنضال الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الحربي الإسرائيلي"، دعت فيها لضرورة دراسة الوسائل القانونية الكفيلة بإلزام سلطات الاحتلال، باحترام وتطبيق هذه الاتفاقيات في سياق تعاملها مع الفلسطينيين وبالأخص الأسرى منهم؛ كما دعت إلى توظيف محاكم الدول الأعضاء في

اتفاقيات جنيف للنظر في دعاوي بتهم جرائم حرب، حددتها الاتفاقيات وارتكبتها وترتكبها قوات الاحتلال بحق الأسرى.

وطالبت بالضغط من أجل تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية تتألف من (15) عضواً من الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف؛ وذلك للتحقيق في أوضاع وظروف الأسرى في سجون الاحتلال؛ ودعت لإحاطة محكمة الجنايات الدولية بالانتهاكات الجسيمة التي يقترفها الاحتلال بحق الأسرى، وحثها على فتح تحقيق فوري في هذه الانتهاكات والسياسات العنصرية الغير مشروعة؛ وأكدت على ضرورة العمل الجاد مع وإلى جوار الأمين العام للأمم المتحدة، لضمان حثه على تشكيل هيئة مستقلة تناط بها مهمة توثيق ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، على الأقل في الفترة الأخيرة.

وشددت على العمل الحثيث مع وإلى جوار الدول السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، والمجتمع الدولي لجهة مطالبته بمواجهة القوانين العنصرية، التي يتعامل الاحتلال بها مع الشعب الفلسطيني، وكذلك وضع كل ممارسات وجرائم الاحتلال التي تنتهك حقوق الأسرى في إطار المحاسبة، عملاً بمبادئ العدالة الدولية الناجزة.

ولفتت إلى ضرورة دعوة الأطراف السامية في اتفاقيات جنيف للانعقاد، للضغط على سلطات الاحتلال لجهة تطبيق اتفاقيات جنيف الأربع على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يشمل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

وخلال الورقة نوهت الهيئة للعمل على تعبئة الرأي العام، العالمي والداخلي، ضد ممارسات الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، بما يقود لفضح هذه الممارسات وإلى تفعيل المقاطعة لدولة الاحتلال، ومقاطعة الشركات التي تزوده ومصحة السجون بوسائل وأدوات القمع التي تستخدم بحق الأسرى.

تفاعل الناشطون الفلسطينيون مع ذكرى يوم الأسير الفلسطيني، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ورفعت صور الأسرى والأعلام الفلسطينية على الشرفات، في ظل انتشار فيروس كورونا في البلاد؛ وقالت مؤسسة "الضمير" عبر "تويتر": "في يوم الأسير الفلسطيني، يوجد 5000 سجين في سجون الاحتلال، وما زال ثلثهم حتى الآن متهماً أو محتجزاً إدارياً دون تهمة أو محاكمة."

من جهته قال مركز أسرى فلسطين للدراسات بأن سلطات الاحتلال تعتقل 51 أسيراً فلسطينياً منذ ما يزيد عن 20 عاماً، بينهم 14 أسيراً أمضوا ما يزيد عن 30 عاماً خلف القضبان بشكل متواصل أقدمهم الأسير كريم يونس؛ و"بأن هؤلاء الأسرى معرضين أكثر من غيرهم للخطر في ظل انتشار فيروس كورونا كونهم كبار في السن، وأمضوا عشرات السنين داخل السجون، مما أثر على حالتهم الصحية، وغالبيتهم يعانون من أمراض مختلفة ومناعتهم ضعيفة، ما يشكل خطراً حقيقياً على حياتهم."

وتطرقت صحيفة جيزوراليم بوست إلى مبادرة حماس بخصوص صفقة تبادل للأسرى وقالت "لقد حان الوقت ليعود أبناؤنا إلى المنزل، فعائلتنا "جولدين" و"شاؤول" تعانيان منذ ست سنوات، وعائلتنا "منغستو" و"السيد" تعانيان منذ خمس سنوات"، وحتى لو كان الحديث يدور عن جنث أو رفات جنود، فقيمنا اليهودية تحتم علينا العمل من أجل استعادتهم."

وطالبت الصحيفة بنيامين نتنياهو للتعلم من أخطائه الماضية، عندما وقع في صفقة "شاليط" على إطلاق سراح 1.027 أسيراً فلسطينياً، عاد الكثير منهم إلى ممارسة أعمال المقاومة، منهم السنوار نفسه.

وهو ما يطرح سؤالاً مؤلماً: كيف نتفاوض على عودة جنودنا المحتجزين لدى حماس، وما هو الثمن الذي قد ندفعه؟- تتساءل الصحيفة.

وأشارت الصحيفة إلى أنه في عام 2008 عين وزير الجيش آنذاك، "إيهود باراك"، لجنة برئاسة الرئيس السابق للمحكمة العليا "مئير شمجار"، وكلّفها بتحديد قواعد التفاوض مع الأعداء حول أسرى الحرب، وقد كان من المقرر أن تنشر اللجنة نتائجها بعد تحرير شاليط من أسر حماس؛ ولكن اللجنة عرضت توصياتها على وزير الجيش في عام 2012، بينما ظلت توصياتها سرّية، ولم يطلع عليها الجمهور بالكامل حتى هذه اللحظة.

ودعت جيروزاليم بوست رئيس الوزراء والحكومة إلى الكشف عن نتائج وتوصيات لجنة شمجار، وذلك حتى يكون الجمهور مطلعاً على مبادئ وأسس المفاوضات، وعن ثمن الصفقة قالت الصحيفة "إننا لا نستطيع تحمّل صفقة "شاليط" أخرى يُفرج فيها عن سجناء ثم يعودوا لقتل المزيد من الإسرائيليين؛ وتابعت الصحيفة "الآن فيما يبدو نحن أمام فرصة لاستعادة محتجزينا من غزة، ولكن يجب على الجمهور الإسرائيلي أن يكون مطلعاً على أسس وقواعد التفاوض التي تتبعها الحكومة، وأن يعرف سلفاً الثمن الذي سندفعه في هذه المفاوضات، سواء كانوا جنودنا أحياء أم أمواتاً."

### مطالبة (أونروا) ببرامج طوارئ بمناطق عملياتها

طالب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دائرة شؤون اللاجئين الدكتور احمد ابو هولي وكالة الغوث الدولية (أونروا) ان تعمل في اتجاهين متوازيين من خلال استمرار العمل على مواجهة فيروس كورونا وحشد الموارد المالية لميزانيتها التي تواجه عجزاً مالياً كبيراً في ظل الحالة الطارئة التي يعيشها العالم وانشغاله في مواجهة كورونا.

وأكد خلال لقاء مع المفوض العام الجديد لوكالة الغوث الدولية (أونروا) فيليب لازاريني ، على التحرك باتجاه الدول المانحة لحثها باتجاه تلبية نداءها بتوفير 14 مليون دولار لمواجهة كورونا وما يشكله من تحديات، والإسراع في دفع الأموال المتعهد بها من جانبها لضمان

استمرارية خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظروف حياتية صعبة في ظل حالة الطوارئ التي تشهدها الدول العربية المضيفة لهم.

وشدد على ضرورة توسيع شريحة المستفيدين من المساعدات الانسانية لتشمل كل الاسر اللاجئة في كافة عملياتها في المناطق الخمسة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا ولبنان والاردن الى جانب العمل على استئناف الزيارات المنزلية بعد توقفها هذا العام لأن استمرار توقفها يحرم آلاف الاسر اللاجئة من الانتفاع من برنامج مكافحة الفقر في ظل هذا الظرف الطارئ.؛ وطالب المفوض العام معالجة ملف موظفي المياومة الذي يصل عددهم الى ما يقارب 2000 موظف من خلال اعادة صرف رواتبهم .

كما وطالب د. أبو هولي المفوض العام باطلاق نداء استغاثة طارئ للمجتمع الدولي لتأمين الخدمات الاغاثية والصحية الطارئة للاجئين الفلسطينيين في ظل تدهور الحياة المعيشية داخل المخيمات الفلسطينية في مناطق عملياتها الخمسة بعد ان اصبح جميع اللاجئين بحاجة الى المساعدات الطارئة وخاصة في لبنان بعد توقف الحياة الاقتصادية داخل المخيمات في ظل استمرار منع التجوال والحجر الإلزامي في مواجهة فيروس كورونا ولتمكينها من تطبيق برامجها الطارئة في كافة المخيمات الفلسطينية بالإضافة الى تزويد عياداتها من خلال التنسيق مع الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي ومكتب تنسيق المساعدات الانسانية، بالأجهزة والطواقم الطبية المتخصصة لمواجهة السيناريو الأسوأ في حال تفشي فيروس كورونا داخل المخيمات.

وشدد على ضرورة الإسراع في صرف المساعدات الغذائية للاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل شهري نظراً لخصوصية أوضاعهم التي تعد الأكثر فقراً وتأمين الموازنات المالية اللازمة لذلك.

واكد على أهمية التنسيق واستمرار التعاون مع وكالة الغوث الدولية ، بما يصب في خدمة قضية اللاجئين الفلسطينيين ودعمها في استمرار عملها وفي مواجهة التحديات المقبلة معرباً عن ثقته التامة بقدرة المفوض العام الجديد التغلب على كل التحديات سواء على صعيد العجز المالي في الموازنة او في مواجهة فيروس كورونا لما له من باع طويل وخبرة تجاوزت ثلاثة عقود في العمل الانساني في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

من جهته اكد فيليب لازاريني ان (أونروا) لن تتخلى عن اللاجئين في مواجهة فيروس كورونا وانها ستواصل العمل في اتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية المخيمات من هذا الوباء القاتل ؛ ولفت الى ان اوضاع اللاجئين الفلسطينيين والإقليم صعبة في ظل مواجهة فيروس كورونا ، وان (أونروا) تعمل في ظروف صعبة وفي ظل التحدي الجديد الذي يواجهه العالم والذي اثر على عملها على حياة اللاجئين وزاد من الابعاء عليها مؤكداً بانه سيعمل على حماية (أونروا) والاقليم والعمل على حماية المخيمات في لبنان وتأمين الخدمات للاجئين فيها وفي مناطق عمليات (أونروا) وان ذلك يحتاج للعمل معاً وتعزيز التنسيق المشترك؛ واكد لازاريني أنه سيتابع قضية موظفي رواتب المياومة وسيعمل على اعادة تقييم قرار وقف صرف رواتب موظفي المياومة، والاستمرار في تأمين المساعدات الغذائية للاجئين الفلسطينيين.

ولفت الى ان التحدي الذي يواجهه عمل (أونروا) هو العجز المالي في ميزانيتها والذي يحول دون تنفيذ (أونروا) لبرامجها بالشكل المطلوب وخاصة في مواجهة فيروس كورونا مؤكداً على انه يجري اتصالاته مع كل الأطراف المعنية بما فيها الدول المانحة والمضيفة ليس فقط لحشد الدعم المالي والسياسي للأونروا بل ولتأمين المساعدات العينية للاجئين في المخيمات وتأمين صرف المساعدات الاغاثية للربع الاخير من العام 2020 والعمل على مواجهة تداعيات فيروس كورونا وتداعياتها السيئة على أفقر الفقراء في المخيمات الفلسطينية.

الاحتلال يضيق على الـ"أونروا" في مخيمات القدس

صرّح المتحدث باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" سامي مشعشع، إن سلطات الاحتلال وقواته يصعبون على الطواقم العاملة التابعة للأونروا التي تخدم مخيمات القدس المحتلة من أجل مكافحة تفشي فيروس كورونا.

وقال مشعشع من خلال اتصال هاتفي أجرته معه وكالة "وفا"، إن "هذا التضييق هو امتداد لكل التضييقات التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ سنتين على الأونروا، بعد قرار الإدارة الأميركية منذ نقل السفارة إلى القدس، حيث بدأت حملة من قبل سلطات الاحتلال داخل البلدة القديمة والأحياء المتواجدة في القدس ومخيماتها بمنع وصول كافة خدمات الأونروا ووزارة الصحة الفلسطينية إلى المنتفعين."

وأضاف المشعشع، أن هناك صعوبة في الدخول والخروج من المخيمات، لا سيما مخيم شعفاط في ظل مواجهة كورونا، وهذا يؤثر على الأوضاع الاقتصادية لسكان القدس، وممن لا يستفيدون استفادة كاملة من خدماتنا جراء الإجراءات التي تقوم بها بلدية الاحتلال في القدس، بالإضافة إلى إجراءات الاحتلال المستمرة من اعتقالات واقتحامات وتضييقات للحركة.

واقترحت شرطة الاحتلال المركز الطبي المعد من لجنة الطوارئ في سلوان، والمجهز من قبل وزارة الصحة الفلسطينية؛ لإجراء فحوصات فيروس كورونا، وواصلت ملاحقة النشاط وقمع المبادرات المقدسية للحد من انتشار الفيروس، علما أنه سجلت قرابة 100 إصابة بالفيروس بالقدس منها 45 إصابة بسلوان؛ وأفاد مركز معلومات وادي حلوة، بأن اقتحام المركز الطبي جاء تزامنا مع اقتحام منزل أمين سر حركة فتح في سلوان أحمد العباسي، وتسليم عائلته قرارا بتسليم نفسه إلى مركز تحقيق "عوز" الإسرائيلي.

## قلق إسرائيلي من رسائل ثغرات الحدود

معلق الشؤون الإسرائيلية ألون بن ديفيد، يقول إن الرسالة من فتح ثلاث ثغرات في السياج الحدودي الفاصل مع لبنان، كانت قوية ومثيرة للإعجاب، ويبيد قلقه من الحادثة التي تعني أنه بالإمكان الدخول إلى المستوطنات الإسرائيلية.

و إن الرسالة من فتح ثلاث ثغرات في السياج الحدودي واضحة، "فحزب الله أثبت هنا عن قدرة عملية مثيرة للإعجاب، بالوصول إلى الحدود في نقاط مخفية عن مراكز المراقبة التابعة لنا"؛ وأضاف بن ديفيد، أنه إذا "رأيت الثغرة فإنها لم تكن فقط قطع بسيط، بل قصوا بين عامودين، وهذا يعني أن رسالتهم تقول: استطعت الوصول إلى هنا، وكان يمكنني أن أكون في مستوطنة يفتاح، في المطلة وفي أفيفيم، لكني اخترت ألا أكون هناك."

وأضاف أن "هذا يعني أيضاً: أنتم الجيش الإسرائيلي توجهون لي رسالة، تهاجمون سيارة لي تتحرك على طريق دمشق-بيروت، إذاً من فضلكم، من وجه هذه الإشارات فليفضل ويستلم هذه الإشارة في المقابل، وعلى كل عملية تنفذونها سيحصل رد من قبلي."

وأعرب المحلل العسكري عن قلقه من هذا الخرق، الذي لم يوقفه وجود 1000 نقطة مراقبة مخفية على طول الحدود، وقال إن "هناك مراكز مراقبة لا تراها؛ لكن القوات التي كانت في المكان ردت بشكل سريع، فبعد 4 دقائق وصل قائد سرية إلى نقطة فتحت فيها ثغرة، وهذا يعني أنه لو حصلت عملية تسلل كان بالإمكان احتوائها، لكن حزب الله يوجه إشارة بأنه يستطيع أن يقطع السياج ويمكنه الدخول أيضاً إلى المستوطنة."

واضاف إن حزب الله يقوم بفرض معادلة ردع أمام إسرائيل على الجبهة الشمالية؛ وأضاف بن دافيد، "في الوقت الذي ينشغل فيه ضباط الاستخبارات العسكرية في تحليل المعلومات حول مراكز انتشار وباء كورونا، ووحدة هيئة الأركان العامة "سيبرت" متكال " تطارد خلف فحوصات كورونا، وجهاز الموساد يطارد خلف عيدان سحب العينات لا توجد أمامنا طريقة لمواجهة مشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله دون المخاطرة."

واضاف "بمجرد أن نصحوا من فزع وذعر فيروس كورونا، سنكتشف أن حزب الله يتحدى قوة ردعنا أكثر فأكثر، وعلى الجيش أن يعيد من جديد حساب عملياته على الحدود اللبنانية."

وعلق وزير الخارجية الإسرائيلية إسرائيل كاتس، على اكتشاف 3 ثغرات في السياج الحدودي مع لبنان، بالقول إن "إسرائيل تنتظر بخطورة كبيرة إلى محاولات اختراق السياج الحدودي، ونتوقع من حكومة لبنان أن تقوم بمسؤولياتها، وتمنع تهديدات من هذا النوع على أمن إسرائيل والمنطقة كلها."

إسرائيل تفاجأت من رد حزب الله

قالت مصادر عسكرية رفيعة لموقع والا العبري بأن إسرائيل قد تفاجئت من عملية حزب الله الأخيرة التي فتحت في إطارها ثغرة في الجدار الحدودي مع الحدود اللبنانية.

ووفقا للموقع "لم يكن هناك انذارا استخباريا مسبقا من أن حزب الله يعتزم تخريب الجدار كرسالة رد على قصف عناصره على الحدود السورية اللبنانية قبل أيام."

من جانبه فقد أوضحت مصادر رفيعة في المنظومة الأمنية الإسرائيلية بأن عناصر حزب الله نجحوا في فتح الثغرة وكان بمقدورهم التسلل إلى المناطق الإسرائيلية عبرها ، مؤكداً بأن التحقيقات لا تزال جارية بإشراف قائد المنطقة الشمالية الجنرال أمير برعام.

## غالبية الفلسطينيين يؤيدون العمل المسلح

قال كاتب إسرائيلي إن "عاصفة سياسية تقترب من الساحة الفلسطينية، في ضوء نتائج آخر استطلاع للرأي العام الفلسطيني، كشف عن تنامي ظواهر مقلقة في الشارع الفلسطيني، تتطلب من إسرائيل أخذها بعين الاعتبار في ظل صياغتها لسياستها المستقبلية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة."

وأضاف آوري بارزيل في مقاله على موقع "زمن إسرائيل"، أن "هذه الظواهر المقلقة متعلقة بالقضايا الفلسطينية الداخلية، والمرشحين للرئاسة الفلسطينية، وتقييم أداء الرئيس محمود عباس، والحكومة، والقضاء، والفساد، والبطالة، وبالتأكيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي."

وكشف بارزيل، الباحث في المركز متعدد المجالات في هرتسليا، وخبير العلوم السياسية في الجامعة العبرية بالقدس، أن "المعطيات الفلسطينية الأخيرة المتوفرة لدى الدوائر الأمنية والسياسية الإسرائيلية تفيد بزيادة دعم العمل المسلح ضد إسرائيل، وليس بإجراء مزيد من المفاوضات معها، ورفض الفلسطينيين بشكل حاسم لصفقة القرن الأمريكية، ورؤية غالبيتهم بأن الرد على الصفقة يكون عبر عمليات مسلحة وانتفاضة ثالثة."

وأكد أن "غالبية الفلسطينيين يرون وجوب وقف العمل باتفاق أوسلو، والتنسيق الأمني مع إسرائيل، ويعتقدون أن حل الدولتين لم يعد قائماً، ويرون الخيار المسلح هو الأكثر جدوى أمام إسرائيل، مقابل نسبة قليلة تعتقد باستمرار الحل السلمي، وهذه المعطيات تعني أن غالبية الجمهور الفلسطيني يعتقدون بأن الطريق الذي يسلكه محمود عباس فشل، ولم يأت بنتائج، فضلا عن القناعة الفلسطينية السائدة بأن عباس يقود سلطة فاسدة."

وأوضح أن "هذه النتائج تبدو حاضرة لدى إسرائيل التي تستعد لإعلان ضم الضفة الغربية وغور الأردن، في حين أنها تجاه حماس تتجهز لإبرام صفقة تبادل أسرى، مع العلم أن خطة الانسحاب الإسرائيلية أحادية الجانب من قطاع غزة، التي مضى عليها قرابة خمسة عشر عاماً، وتمت دون تنسيق مع السلطة الفلسطينية، ما زالت تمثل انتصاراً لحماس، التي استغلت هذه العملية لصالحها."

وأشار إلى أن "السلطة الفلسطينية تحت قيادة عباس تواصل العمل وفق سياسة "تكلفة الغرق"، وتجد صعوبة في التعامل مع المقترحات السياسية الجديدة المعروضة على الطاولة، خشية أن يتم اتهامها من الفلسطينيين بالخيانة بعد سيل من الدماء التي قدموها طيلة قرن كامل، ورغم ذلك فيجب عدم الاستهانة بأهمية التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، وهذا التنسيق كفيل بالإضرار بالجانبين في حال تم إيقافه."

وأضاف أن "تحدياً آخر يضاف لتلك التحديات، يتمثل بالتراجع الحاصل في الاقتصاد الفلسطيني، لأن 60% من واردات الفلسطينيين تأتي من إسرائيل، و 83% من صادراتهم تذهب إليها، وفي ضوء كل هذه المعطيات تبرز على السطح مجدداً فكرة الضم التي تريد إسرائيل من خلالها استغلال "اللحظة التاريخية"، مع وجود إدارة أمريكية هي الأكثر تضامناً معها، وداعمة لكل خطواتها."

وختم بالقول إن "مثل هذه الخطوة كفيلة بالقضاء على الاتفاقيات السياسية، فضلاً عن تدهور العلاقة مع الأردن وكل ذلك من شأنه أن يسفر عن اندلاع موجة أعمال مسلحة فلسطينية، فضلاً عن ضرورة تحضر إسرائيل لسيناريو، ولو كان غير قريب، يتمثل بأن تلقي السلطة الفلسطينية بمفاتيح الأمور في الضفة الغربية إلى إسرائيل كي تمسك بزمام الوضع فيها."

## مصر تبني جدارا إلكترونيًا على الحدود مع قطاع غزة

شرعت السلطات المصرية، الجمعة 24-4-2020، بإقامة جدار إلكتروني يفصل سيناء عن قطاع غزة المحاصر، وأوضحت المصادر أن مهمة إنشاء الجدار الإلكتروني الذي وصفته بـ"المتطور"، أوكلت للقوات الهندسية التابعة للجيش المصري، كما شددت على أن الجدار منفصل عن الجدار الإسمنتي الذي بدأ الجيش المصري بتشييده خلال الأشهر الماضية، ويبعد عنه عدة أمتار.

و يحمل الجدار الإلكتروني الجديد مجسات إلكترونية وكاميرات حرارية تحول دون اقتراب أي شخص من الحدود بين فلسطين ومصر على مسافة 14 كيلومتراً، من معبر كرم أبو سالم وحتى شاطئ البحر الأبيض المتوسط.

ويأتي الجدار الجديد في إطار المساعي المصرية لمنع أي محاولات لتسلل الحدود بين قطاع غزة وسيناء، على الرغم من الإجراءات الأمنية التي يتخذها الجانب الفلسطيني في هذا الشأن.

وكانت مصر قد بدأت أواخر كانون الثاني الماضي، بتشييد جدار أمني إسمنتي جديد على حدودها مع قطاع غزة، ولم يصدر عن الجانب المصري أي إعلان رسمي بهذا الخصوص.

ويشيد الجدار الإسمنتي على مسافة 2 كلم من منطقة معبر كرم أبو سالم جنوباً وحتى معبر رفح البري شمالاً، وذلك لمنع المسلحين من العبور إلى مصر عبر البر والأنفاق تحت الأرض؛ و يبلغ ارتفاع الجدار 6 أمتار فوق الأرض و 5 أمتار تحتها؛ وتأتي هذه الخطوة ضمن مشاريع مصر الجديدة التي تهدف لتحسين الأمن على الحدود مع قطاع غزة.

وفي الثالث من شباط الماضي، أعلن الجيش المصري عن اكتشافه نفقا جنوبي ساحة معسكر رفح الأمني قادما من قطاع غزة إلى قلب مدينة رفح (المصرية الحدودية) بطول يبلغ حوالي

3 كيلومترات؛ وجاء الإعلان عن اكتشاف هذا النفق بعيد مقتل 5 جنود مصريين وإصابة آخرين في اليوم ذاته بتفجير عبوة ناسفة في جنوب مدينة الشيخ زويد الحدودية مع القطاع. وكانت وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة، قد أعلنت في تشرين الثاني الماضي، إحباط محاولة تسلل لمسلحين حاولوا العبور إلى مصر عبر الحدود الجنوبية للقطاع. يشار إلى أن السلطات المصرية أنشأت منطقة عازلة على طول الحدود المصرية مع القطاع بمسافة 14 كيلومترا في تشرين الأول 2014 بعمق 500 متر في الجانب المصري وعلى طول الحدود، ليصل عمق هذه المنطقة في تشرين الأول 2017 إلى 1500 متر.

### إطلاق إيران قمر صناعي عسكري تطور استراتيجي خطير

قالت مصادر أمنية وعسكرية رفيعة المستوى في كل من تل أبيب وواشنطن، إن الفحص الذي أجرته المخابرات في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أكد بشكل قاطع أن الجمهورية الإسلامية في إيران نجحت بإطلاق أول قمر اصطناعي عسكري، خلافاً للمرات السابقة، لافتةً في الوقت عينه إلى أن هذه الخطوة تثبت أنها لا تهمل جهوزيتها العسكرية على الرغم من أضرار تفشي جائحة الـ"كورونا".

من ناحيته، نقل المراسل السياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت، إيتمار أيخنر، عن مصادر رفيعة في كيان الاحتلال قولها إن إيران أطلقت لأول مرة قمراً اصطناعياً عُرف رسمياً بأنه عسكري من طرف الحرس الثوري واسمه بالعربية (نور)، وكشفت في أثناء ذلك عن منصة جديدة لإطلاق الأقمار الاصطناعية؛ وعن تدشين موقع جديد لإطلاقها، مضيفاً أن هذه الخطوات

تُعطي انطباعاً بأنه على الرغم من الأضرار الكبيرة التي لحقت بإيران جرّاء فيروس كورونا، فإنّها لا تهمل جهوزيتها العسكرية.

وتابعت المصادر ذاتها قائلةً للصحيفة العبرية إنه صحيح أنّ الحرس الثوري الإيراني كان شريكاً في إطلاق أقمار اصطناعية في السابق، لكن هذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها طهران بأن الحديث يدور حول نشاط عسكري، وحول نشاط لمنظمة أمنية هدفها الأول هو الدفاع عن النظام ، ووفقاً لتقارير إعلامية، فإنّ القمر الاصطناعي دخل إلى المسار المنخفض الذي يميز أقمار التصوير حول الكرة الأرضية.

في السياق عينه، قال طال عنبار، الخبير في شؤون برنامج الصواريخ والفضاء الإيراني، قال إنه بحسب تقارير إعلامية غربية، يبدو أنّ القمر الاصطناعي الجديد دخل إلى المسار المذكور، وإنّ كُنّا لم نر بعد صوراً قام بالتقاطها؛ ويمتلك الإيرانيون القدرة على الوصول إلى صور أقمار اصطناعية تجارية، وهذه القدرة ساعدتهم على تخطيط الهجوم الصاروخي الناجح ضد منشآت النفط السعودية، لكن ثمة أهمية أيضاً لتشغيل أقمار التجسس بصورة ذاتية، طبقاً لأقواله.

وأضاف عنبار قائلاً إنه تمّ إطلاق القمر الاصطناعي الجديد من دون إعلان مسبق وبسرعة من خلال منصة إطلاق متحركة ثلاثية المراحل؛ وبذا بثت إيران إشارات فحواها أنّ بمقدورها أن تطلق صواريخ بالستية من مواقع متنوعة في حال تعرّض مواقع الإطلاق المحصنة التي أنشأتها للهجوم ؛ وجرّت عملية إطلاق أول قمر اصطناعي عسكري إيراني في فترة تصاعد التوتر في مقابل الولايات المتحدة، بعد أن قام سلاح البحر الإيراني؛ مرة أخرى بالتعرض لسفن الأسطول الأمريكي في الخليج ،

من جهة أخرى، قالت وزارة الدفاع الأمريكية إنّ التقييم خلص إلى أن تجربة إطلاق القمر الإيراني تمّت بنجاح للمرة الأولى، وأضاف التلفزيون العبري أنّ إسرائيل انضمت إلى هذا

الرأي، مشيرًا في الوقت ذاته إلى أنّ نجاح التجربة هو مؤشر خطير جدًا على قدرات إيران العسكرية، ولاسيما الصاروخية.

وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إنّ إيران بثت حول العالم معلومات مضللة بشأن الفيروس، من ضمنها حاجتها إلى المصادر لمواجهة تفشي فيروس كورونا داخليًا.

وأضاف: ها هم اليوم يطلقون الأقمار الصناعية، ويسيّرون السفن في الخليج ويتحرشون بالسفن العسكرية الأمريكية ويواصلون تمويل الميليشيات ويعملون لدعم حزب الله، واعتبر بومبيو أنّ الأمر بمثابة تحدٍّ لقرار أصدره مجلس الأمن الدولي عام 2015، وقال إنّ لكلّ دولة الحقّ في اللجوء إلى المجلس، مشددًا على أنّ إيران ستتحمل مسؤولية أفعالها؛ ويدعو القرار إيران للامتناع لمدة ثماني سنوات عن العمل على تطوير صواريخ باليستية مصممة لحمل أسلحة نووية، وذلك بعد الاتفاق النووي الذي أبرمته مع ست قوة عالمية.

الموساد : إيران لم تعد تشكل خطرًا أمنيًا على إسرائيل

قبل الاعلان عن اطلاق القمر الصناعي الايراني؛ كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية؛ نقلًا عن مصادر مطلعة، أنّ جهاز "الموساد" تأكد من أنّ إيران وبسبب تفشي فيروس كورونا فيها "لم تعد تمثل تهديدًا أمنيًا فوريًا على إسرائيل".

وبحسب ما أورده موقع "i24 news" الإسرائيلي، أضافت الصحيفة أن هذا الأمر مكن "الموساد" من الانخراط في مساعي مواجهة الوباء في إسرائيل، حيث أصبح من أهم أولوياته الحصول على معدات طبية وتكنولوجيا التصنيع من الخارج.

وإن مصدرًا رفيع المستوى في وزارة الصحة الإيرانية أكد لصحيفة "الجريدة" الكويتية، أن الإحصاءات التي يعلنها يوميًا المتحدث باسم وزارة الصحة حول الإصابات والوفيات بفيروس كورونا في إيران "ليست واقعية"، لافتًا إلى أن الأرقام الحقيقية أكبر بكثير مما يتم إعلانه.

ولفت الموقع إلى أن تقييمات جيش الاحتلال تشير إلى أن عدد ضحايا وباء كورونا في إيران يزيد بثلاثة أو أربعة أضعاف عن البيانات التي تعلنها السلطات الإيرانية.

اعتقال أيمن حاج يحيى بادعاء الاتصال مع جهات إيرانية

ألغت محكمة العدو، أمر حظر النشر المتعلق بهوية نائب الأمين العام لحركة "كفاح" أيمن حاج يحيى (50 عامًا)، المعتقل منذ 16 آذار الماضي، بادعاء إجراء اتصالات مع جهات تابعة للمخابرات الإيرانية؛ وكانت النيابة العامة في منطقة الوسط، قد قدمت في السابع من نيسان الجاري، لائحة اتهام إلى المحكمة المركزية في اللد ضد حاج يحيى، وقررت المحكمة حظر نشر هويته في ذلك الحين.

ويزعم جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) أن حاج يحيى أجرى "اتصالا سريًا" مع جهات من قبل المخابرات الإيرانية، والتقى ناشطا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان، يدعى خالد يمانى، والذي عمل لصالح إيران، مرتين، في الدنمارك، في نيسان 2018 وفي باريس، في أيلول 2018.

وادعى الشاباك أن حاج يحيى عقد عدة لقاءات مع "جهات في المخابرات الإيرانية"، وأنه تلقى مالا وإرشادا ووسائل تشفير سرية، "كي يتمكن من مواصلة الاتصال معهم بصورة مشفرة بعد عودته إلى إسرائيل."

وادعى الشاباك أنه لدى اعتقال حاج يحيى، تم العثور بحوزته على وسائل تشفير و"ديسك أو كي" الذي حاول تحطيمه أثناء اعتقاله؛ وزعم الشاباك أن الجهات في المخابرات الإيرانية طلبت من "المواطن المشتبه" تسليمهم معلومات عن مواقع أمنية وإستراتيجية في إسرائيل؛ إمكانية تعميق الشروخ في المجتمع الإسرائيلي؛ العثور على جهات بين المواطنين العرب في إسرائيل بإمكانهم مساعدة إيران؛ تنفيذ نشاط ضد أهداف في إسرائيل وتنفيذ هجمات لمصلحة تحرير فلسطين.

وادعى بيان النيابة العامة أن يماني أبلغ حاج يحيى، خلال لقائهما في باريس، أنه وسيط يعمل لصالح المخابرات الإيرانية؛ كذلك ادعت لائحة الاتهام أن حاج يحيى وافق على التعاون، وحصل على جهاز تشفير لاستخدامه بعد عودته إلى إسرائيل، لكنه لم ينجح باستخدام الجهاز، وأجرى اتصالا مع يماني، بواسطة "فيسبوك" وأبلغه بعدم تمكنه من تفعيل الجهاز، وبعد أن تخوف حاج يحيى من هذه المراسلة ألقى بجهاز التشفير في الصرف الصحي.

وحسب لائحة الاتهام، فإن حاج يحيى التقى في بودابست، في شباط الماضي، بواسطة يماني، مع رجلين عرفا أنفسهما بأنهما مندوبين عن جهاز أمني إيراني؛ واتهمت النيابة المواطن بأنه تحدث مع هذين الرجلين حول قضايا مختلفة، "وذلك بهدف مساعدة إيران في جهودها للمس بدولة إسرائيل، عن طريق جمع معلومات استخبارية، أمنية، سياسية، مدنية، اجتماعية وإعلامية."

وحسب ادعاء النيابة، فإن حاج يحيى اتفق مع الإيرانيين على استمرار الاتصال السري بعد عودته إلى إسرائيل، بواسطة جهاز تشفير آخر، وأنه تلقى مبلغ 5000 يورو، لتغطية تكلفة

سفره إلى بودابست وتكاليف أخرى؛ وحول المبلغ إلى شيكل لدى صراف في مدينة طولكرم في الضفة الغربية.

وتابعت لائحة الاتهام أن حاج يحيى حاول في 10 و 11 آذار الماضي، تمرير رسائل إلى الإيرانيين بواسطة جهاز التشفير الثاني، وفي يوم 16 من الشهر نفسه تلقى رسالة مشفرة من الإيرانيين، وحاول تحليلها بواسطة جهاز التشفير، لكنه لم ينجح في ذلك؛ وبعد ذلك اعتقل على أيدي الشرطة.

### الداخلية بغزة تشترع بتصنيع الكمادات لتوزيعها على المواطنين

شرعت المديرية العامة للمالية والإمداد بوزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة بتصنيع الكمادات الواقية؛ للمساهمة في الإجراءات الوقائية، ضمن الجهود الحكومية لمواجهة فايروس كورونا؛ وقال اللواء ناصر مصلح مدير عام المالية والإمداد، إن "وزارة الداخلية بدأت العمل في إنتاج الكمادات الواقية، ضمن الإجراءات الوقائية لمنع تفشي الفيروس في قطاع غزة."

وأشار مصلح إلى أنه يتم صناعة الكمادات وفق المواصفات الطبية الخاصة وبإشراف من وزارة الصحة، لافتاً إلى أنه يتم اتخاذ كافة احتياطات الأمن والسلامة من قبل العاملين في مصانع وورش الوزارة؛ وبيّن أنه تم البدء بتوزيع الكمادات - كمرحلة أولى - على المواطنين العالقين الذين يصلون عبر معبر رفح البري وحاجز بيت حانون، وعلى منتسبي الوزارة.

وكان اللواء توفيق أبو نعيم وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني، صدور تعليمات للجهات المختصة في الوزارة بالشروع في تصنيع الكمادات الواقية في مصانعها؛ من أجل المساهمة في توفير الكمادات.

## بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية

في اجتماع تم عقده عبر الهاتف في الثامن من شهر نيسان الحالي، ناقش مستشارو البعثة مع نظرائهم في الشرطة المدنية الفلسطينية وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية للمرة الثالثة سبل المضي قدماً في خططهم لبناء نظام لحماية الشهود في قضايا الفساد.

وفي هذا السياق، قالت كارين لاندستروم- كرون، خبيرة العدالة الجنائية في البعثة: "بدون شهود ستنهار معظم المحاكمات ولن يتم تقديم المجرمين إلى العدالة، ولذلك فإن وجود برنامج لحماية الشهود مهم للغاية؛ نأمل في تعزيز نظام العدالة الجنائية للفلسطينيين من خلال الدعم الذي نقدمه لنظرائنا."

قامت فلسطين في أواخر العام الماضي بتعديل قانون مكافحة الفساد، وأصدرت نظاماً لحماية الشهود في قضايا الفساد، وعقب هذا الإنجاز، شكلت البعثة إلى جانب مسؤولين من الشرطة المدنية الفلسطينية، وهيئة مكافحة الفساد، لجنة صياغة لوضع إجراءات عمل موحدة لحماية الشهود في قضايا الفساد.

وتواصلت البعثة وهيئة مكافحة الفساد والشرطة الفلسطينية جهودها لصياغة إجراءات العمل الموحدة، وهناك تقدم يتم احرازه بهذا الشأن، حيث من المتوقع أن يتم استكمال هذا العمل مع نهاية شهر حزيران 2020، ومن المأمول أيضاً أن تتم الاستفادة من إجراءات العمل الموحدة لحماية الشهود في قضايا الفساد كنموذج لتعزيز إجراءات حماية الشهود في الجرائم الأخرى.

## قادة من أجل أمن إسرائيل

كتب أمنون ريشف في صحيفة هآرتس

كم من السهل أن تكون جدعون ليفي المختص في تقسيم العالم ببساطة كبيرة إلى أخير وأشرار؛ وبصورة ورعة وشديدة يضع 99% من أبناء دولته في طرف الأشرار.؛ الخروج الآن ضد الضم يسيء إلى التورع والتملق...مع محاربي عدالة مثل هؤلاء، بفضل الفاشيين العلنيين، كتب ليفي (هآرتس، 4/5). في تطرقه إلى عريضة الـ 220 ضابطاً وعضواً ومؤيداً لحركة "قادة من أجل أمن إسرائيل"، التي نشرت في "هآرتس"، والتي تطلب من بني غانتس وغابي أشكنازي العمل على منع عملية ضم أحادية الجانب؛ أقوال ليفي هي عرض مدهش على عدم الوعي الذاتي في مقال كله تورع.

الهدف السامي لحركة "قادة من أجل أمن إسرائيل" التي شكلتها قبل خمس سنوات، هو "تعزيز أمن إسرائيل كدولة ديمقراطية، مع أكثرية يهودية مستقرة لأجيال، بروح قيم وثيقة الاستقلال"؛ رؤية الحركة تقول إن الحل الأمني - السياسي الوحيد الذي يحافظ على هذا الهدف الأسمى هو "دولتان لشعبين"، يكون مشمولاً في اتفاق إقليمي، ولكن هذا الحل غير قابل للتطبيق في هذه الأثناء لأسباب معروفة؛ وأحد الدلائل على صعوبة تطبيقه يكمن في "صفقة القرن" لصاحبها ترامب، التي فشلت في خلق شريك في الطرف الفلسطيني أو الإقليمي، وكذلك هناك في الجانب الإسرائيلي ممن يؤيدون الاتفاق انتقاد لكثير من عناصرها؛ ولكن الآن وفي ظل غياب إمكانية حل الدولتين، ممنوع أن يشكل اتفاق مستقبلي ذريعة لإغلاق الباب، وفي الوقت نفسه إشعال المنطقة والمس بأمن مواطني إسرائيل واقتصادها بواسطة القيام بخطوات ضم خطيرة.

مئات من زملائي يخشون من أن الضم الآن سيجبر الجيش على إعادة الجنود إلى شوارع نابلس وقلقيلية وأزقة القصبات في المدن، ويعيد الإدارة المدنية إلى أيامها "الجيدة" والغالية التي أدارت فيها إسرائيل ومولت احتياجات السكان الفلسطينيين.

هذا ما سيحدث؛ لأن الضم حتى لو كان جزئياً، سيوضح للفلسطينيين بأن إسرائيل قد اتخذت قراراً بإنهاء عهد التسويات، وتخليد سيطرتها في، وأن تقرر هي نفسها حدود سيطرة الفلسطينيين ووضع نهاية لحلم استقلالهم؛ والفلسطينيون الذين عملوا حتى الآن من أجل تطبيق تعاون مع إسرائيل وتهدة المنطقة، وعلى رأسهم قيادة السلطة وأجهزتها الأمنية، سيفقدون مرة واحدة ما بقي من شرعيتهم الجماهيرية؛ وفي مناخ لا يتساق فيه تعاون أجهزة الأمن الفلسطينية مع قواتنا مع حلم الاستقلال الفلسطيني، بل يعتبر خيانة وتعاوناً مع الاحتلال، فإن المسافة ستكون قصيرة حتى انهيار هذه الأجهزة؛ وأيضاً الوصول إلى الفوضى التي تستعد حماس لاستغلالها أفضل من الآخرين.

هكذا ستضطر إسرائيل إلى إعادة السيطرة على المدن الفلسطينية التي خرجت منها في العام 1995 في أعقاب اتفاقات أوسلو؛ وجدعون ليفي يتهمنا بأن تبريراتنا مثلما ظهرت في الوثيقة "تتعلق فقط بالضرر الذي سيلحق بإسرائيل، والثمن المادي الذي سيجببه منا الضم". نعتزف بالتهمة، نحن نرى أمام ناظرينا في المقام الأول مصالح إسرائيل الأمنية والاقتصادية والقيمية.

مصلحة إسرائيل الأمنية هي عدم إدخال الجنود إلى المدن الفلسطينية، وعدم تفرغ الجيش النظامي لمهام شرطية على حساب الاستعداد للحرب؛ ولم ننس جهود لجنة التحقيق بخصوص الثمن الذي جباه الانتشار في المناطق زمن الانتفاضة الثانية على حساب الأداء في حرب لبنان الثانية. ومصلحة إسرائيل الاقتصادية هي ألا نتحمل تكاليف تمويل حياة ملايين الفلسطينيين، التي تقدر بمبلغ 52 مليار شيكل في السنة. لأن هذه التكاليف ستقع على الاقتصاد

الإسرائيلي الذي هو مضعع في هذه الأثناء بسبب تكاليف أزمة كورونا. نحن نخشى أيضاً من تداعيات ضم ملايين الفلسطينيين على طابع دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. مواقف اليمين المتطرف حول الضم المسيحاني ومواقف اليسار المتطرف الذي هو مستعد للتنازل مسبقاً عن كل الذخر الأمني الإسرائيلي، تجتمع حتى توصل إلى نتيجة واحدة: كارثة وطنية تتمثل بـ "دولة واحدة لشعبين" ومعها نهاية الحلم الصهيوني. هذا ربما يكون حلم جدعون ليفي، ولكن لنا حلم آخر وهو حلم الدولة الديمقراطية الآمنة مع أكثرية يهودية ثابتة لأجيال.